



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtirmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# القضاء العشائري في دير الزور أدوار محلية في بناء السلام المجتمعي



أبحاث اجتماعية

الكاتب: رامي المنادي وآخرين



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



## القضاء العشائري في دير الزور أدوار محلية في بناء السلام المجتمعي

### فريق العمل

محامي وباحث سوري	رامي المنادي
ناشطات وناشطون يعملون لتعزيز السلام في سورية	فريق بوابة السلام



## المحتويات

المُلخَص التَّنفيذِي .....	3
مقدمة: .....	5
أولاً- القضاة العشائري (قضاء العرف) في دير الزور.....	11
أ- العلاقة بين القضاء العشائري والحكومي في دير الزور: .....	11
ب- القضاء العشائري والمجتمع المحلي: الآليات والأدوار: .....	13
ت- درجات التقاضي العشائري:.....	14
ث- الشخصيات التي يتم اختيارها لحل النزاعات: .....	14
ح- قواعد حل النزاعات بالقضاء العشائري: .....	16
ثانياً- قضايا تم التعامل معها في القضاء العشائري في دير الزور .....	18
ثالثاً- نتائج الاستبانة الميدانية: المجتمع المحلي وخياراته في القضاء .....	22

## الملخص التنفيذي

مع استمرار الحرب في سورية وخروج مناطق كبيرة منها عن سيطرة النظام السوري، وما خلفه ذلك من فراغ في المؤسسات الرسمية في كثير من المحافظات أدى إلى ظهور كثير من النزاعات المجتمعية التي لا يمكن حلها في ظل ظروف الحرب إلا عبر الأدوات المحلية غير الرسمية؛ كانت الحاجة ملحة إلى وجود وسائل بديلة لفض النزاعات، مع غياب القضاء الحكومي في مناطق تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» في محافظة دير الزور، حيث يُعدّ القضاء العشائري (العرف العشائري) الأداة الأكثر شيوعاً في هذه المجتمعات المحلية، نتيجة البنية القبلية والعشائرية التي تتميز بها دير الزور، فكان بديلاً محلياً يتم اللجوء إليه في حل النزاعات.

تم إجراء دراسة ميدانية شملت ثلاث نواح في محافظة دير الزور (القسم الواقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، لتوضيح دور القضاء (العرف) العشائري في فض النزاعات، وتبيان مستوى إسهامه في بناء السلام المجتمعي.

اعتمدت الدراسة الميدانية على مجموعة من المقابلات، مع قضاة عشائريين ورجال قانون (محام وقاض) وأطراف في نزاعات محلية تم حلها بالعرف العشائري، وعلى متابعة فريق «بوابة السلام» لعددٍ من القضايا بهدف فهم الظروف المحيطة والمؤثرة في كل نزاع ومدى الحاجة إلى اللجوء للقضاء العشائري لحلها، إضافة إلى فهم أدوات القضاء العشائري وإمكاناته في التأثير على مستوى العنف بين المجموعات المحلية، والإجراءات والقواعد التي تحكم سير هذا النوع من التقاضي الاجتماعي، إضافة إلى اعتماد استبانة استهدفت شريحة متنوعة من الفئات الاجتماعية في النواحي المذكورة، كان الهدف منها تقييم رؤية المجتمع العامة للقضاء العشائري، والدور الذي يعتقدون به لهذه الأداة المحلية في تحقيق الأمن والاستقرار على صعيد المجتمع، وتخلل الاستبانة أسئلة لأخذ آراء العينة المستهدفة، توضّح رؤيتهم لدور القضاء العشائري، ومدى استعدادهم للتعامل معه وفق القواعد المتعارف عليها محلياً.

جغرافياً، غطت دراستنا مناطق في ريف دير الزور خاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية»، وهي النواحي التالية: (ناحية الكسرة، ناحية الصور، ناحية ذيبان). وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أوضحت الدور المهم للقضاء العشائري في دعم الاستقرار وتخفيف مستوى العنف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه في حل جذور النزاعات، وتبيّن أن الإلزام الأدبي الذي يتمتع به القضاء العشائري لدى أطراف النزاعات يجعله موردًا من موارد السلام المهمة محلياً، وأظهرت نتائج الدراسة شبه إجماع على أهمية القضاء العشائري، في دعم التماسك المجتمعي عبر دوره الكبير في استقرار الحياة اليومية للمجتمعات المحلية.

إن وجود مستويين لهذا النوع من التقاضي (مستوى تقاض أولي «مَشهى»، ومستوى تقاض أعلى استثنائي «مَنهى») يشكّل دافعاً كبيراً لدى أطراف النزاعات في دير الزور، للجوء إلى التقاضي عبر العرف العشائري، لارتباطه بإمكانية رفض القرار الأولي (المَشهى) واللجوء إلى التقاضي الأعلى درجة «المَنهى» الذي يتميز بدرجة إلزام أخلاقي أكثر للقبول بقراره، وهو ما يدعم الاستمرار في جهود الحل التي توفر ضمانة كبيرة لتحصيل



## الحقوق وحل النزاعات.

كان واضحاً أن اللجوء إلى القضاء العشائري لا يلزم كل النزاعات المحلية في دير الزور، وخصوصاً تلك التي يوكل إلى المحيط الاجتماعي (الأسرة) القريب من أطراف النزاع التدخل لحلّها، بحكم الأعراف والتقاليد المحلية بعيداً عن التقاضي العشائري.

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحثية توضيح دور القضاء العشائري، كأداة محلية، في بناء السلام المجتمعي في محافظة دير الزور، في ظلّ غياب القضاء الحكومي في المناطق التي شملتها الدراسة، إضافة إلى الدور المستقبلي المتوقع للقضاء العشائري الذي سيُسهم في حل كثير من النزاعات والقضايا المحلية التي ورثها المجتمع نتيجة الحرب المستمرة في سورية.

## مقدمة:

مع استمرار النزاع في سورية، ازداد حجم الانتهاكات والنزاعات الاجتماعية، بسبب الفراغ الذي ظهر مع توقف مؤسسات الدولة السورية، وخصوصاً المؤسسة القضائية، في غالبية مناطق المحافظة، وفشل تجارب الحكم المحلي في تعويض هذا الفقد، وخصوصاً أمام نفوذ السلطة العشائرية للمجتمع المحلي، حيث ارتكبت السلطة السورية وأجهزتها الأمنية والعسكرية في هذه المحافظة انتهاكات كبيرة، ثم تغيرت الجهات المسيطرة، ونشأت مجموعات عسكرية من المجتمع المحلي، نظمت نفسها تحت مسمى «الجيش السوري الحر»، وظلّ الوضع على ذلك إلى أن سيطرت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فعلياً، على معظم أجزاء محافظة دير الزور، بعد معارك عنيفة، وذلك في تموز/ يوليو 2014، واستمر الوضع على ذلك حتى سيطرة الجيش السوري والمليشيات المتحالفة معه وروسيا على كامل أرياف محافظة دير الزور «جنوب نهر الفرات»، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وعلى آخر قرية، وهي «الباغوز» في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، من قبل «قوات سوريا الديمقراطية»، بقيادة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية في آذار/ مارس 2019 في الريف الشمالي لنهر الفرات، وبذلك انتهت سيطرة تنظيم (داعش) على المحافظة.

يتميز مجتمع محافظة دير الزور بالطابع القبلي العشائري الذي يفرض نمطاً من نوع خاص في الحياة اليومية، ينعكس على العلاقات وعلى سلوك الفرد فيها. ومن أهم المؤثرات التي تعزز خصوصية هذا المجتمع، النزاعات وطرق التعامل معها، إن كان على مستوى الشخصي للفرد أو المجتمع ككل، فالمجتمع في محافظة دير الزور متنوع عشائرياً وقبلياً في أريافه ومدنه، ويظهر فيه التماسك المجتمعي غالباً، وخصوصاً في القضايا العامة التي تمس مجموعة عشائرية، أيّاً كان حجمها (عائلة، فخذ عشائري، عشيرة، قبيلة)، إلا أن النزاعات تؤثر في هذا التماسك أحياناً، وعند حدوث أي نزاع بين فردين أو عائلتين أو عشيرتين؛ تتداعى أطراف ذات علاقة شخصية أو حيادية بالنسبة إلى الطرفين، للتدخل المُساند أو للوساطة أو للتقاضي لحل النزاع، والمساهمة في فض هذا النزاع، وغالباً ما يتم اللجوء إلى أشخاص في المجتمع متخصصين بحل النزاعات، عبر القضاء أو الصلح العشائري (العرف العشائري).

بناء على غياب أي دور السلطة القضائية الحكومية، بعد اندلاع الاحتجاجات في سورية، في آذار/ مارس 2011، وبعد خروج مناطق عن سيطرة نظام الحكم في سورية، بدأت الحاجة إلى وسائل وأدوات محلية لحل النزاعات، وبدأت تزداد أهمية العرف العشائري (القضاء العشائري) بسبب احتياج المجتمع المحلي إلى أداة تعوّض غياب أدوات العدالة الحكومية، وخصوصاً قبل بدء سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف (داعش) على المنطقة بشكل كامل، مع بدايات العام 2014 حتى آذار/ مارس 2019، نهاية سيطرة هذه التنظيم على محافظة دير الزور، حيث خضعت في هذه الفترة قضية الحلول وفض النزاعات في غالبها لقضاء (المحاكم الشرعية) التابعة لهذا التنظيم، مع تحريم القضاء العشائري ومنعه في تلك الفترة، باستثناء المصالحات التي تمت آنذاك.

وعادت أهمية هذا القضاء (العرف العشائري) لتتصدر المشهد تصدراً أكبر، مع استمرار غياب التقاضي



الحكومي، في مناطق سيطرة ما يسمى «قوات سوريا الديمقراطية»، وعدم توفيرها لحلول فاعلة على الأرض في محافظة دير الزور لحلّ النزاعات، إضافة إلى عدم تدخلها في غالبية النزاعات الاجتماعية المحلية.

#### أ- مشكلة الدراسة

تحددت مشكلة الدراسة بالتالي:

- 1- ما مدى العلاقة بين مجتمع محافظة دير الزور (المنطقة المستهدفة) والقضاء العشائري، كبديل مؤقت وفاعل في حل النزاعات وما مدى الاحتياج إليه؟
- 2- هل هناك قواعد تحكم هذا القضاء خلال مسيرة التقاضي؟
- 3- هل خفض مستوى العنف منوط بالدور التقليدي للقضاء العشائري في مجتمع محافظة دير الزور؟
- 4- هل حل النزاعات عبر القضاء العشائري سيدعم حلولاً جذرية لهذه النزاعات تسهم في بناء السلام المجتمعي؟
- 5- هل القضاء العشائري -كإحدى أدوات فض النزاعات- يرتبط بالتأثير والهدف مع القضاء الحكومي؟ وهل ثمة ارتباط ما بينهما؟

وفي هذا السياق، تبحث هذه الدراسة في المحاور الآتية:

- 6- استعراض لمفهوم العرف العشائري في دير الزور بأدواته وإجراءاته والعلاقة مع القضاء الرسمي والشخصيات المعتمدة اجتماعياً وعشائرياً لفضّ النزاعات.
- 7- استعراض لنزاعات تمّ حلها وفق القضاء أو الصلح العشائري، ونزاعات ما زالت معلقة عبر مقابلات مع أطراف فيها، ومحاولة تبيان نتائج هذه الحلول وآثارها على العلاقات بين أطرافها وعلى المجتمع ككل.
- 8- مدى تبني المجتمع وقبوله لهذه الأدوات في الحل، ومدى فاعليته من خلال بيان وجهة نظر المجتمع في العرف العشائري في تعزيز السلام والاستقرار، خصوصاً مع إرث الصراع والحرب وما خلفه من انتهاكات أثرت سلباً على العلاقات الاجتماعية.

#### ب- أهمية الدراسة:

تحضر أهمية الدراسة من اعتبار الاستقرار الداخلي، في مجتمعات بلدان تعيش حالة نزاعات وحروب، أمراً مهماً للمجموعات والأفراد الذين يعيشون فيها، حيث يساعد في تجاوز كثير من العقبات والتحديات التي تفرضها تغيرات الحرب والانتهاكات التي تلازمها، لذلك تتعرض كثير من المجتمعات التي تمرّ بمراحل عدم الاستقرار لكثير من النزاعات المحلية التي لا يُسعف على حلّها سوى الأدوات المحلية المجتمعية في النزاعات، حيث تمثل الأعراف المجتمعية مجموعة من اللوائح والقوانين التي يحتكم إليها أفراد المجتمع. ففي مجتمع محافظة دير الزور، تتمثل هذه القوانين بالأعراف والتقاليد والسنن العشائرية والقبلية التي يلجأ إليها أبناء محافظة دير الزور، في ظلّ عدم توافر أي مؤسسة قضائية رسمية يلجؤون إليها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من هذه الأعراف والتقاليد في عملية المصالحة، في المجتمعات المحلية التقليدية، في المرحلة



الانتقالية باتجاه الوصول إلى دولة القانون في سورية المستقبل.

### ج- أهداف الدراسة:

- 1- البحث عن أهميّة الأعراف والتقاليد التي يتبعها المجتمع المحلي لمحافظة دير الزور ودورها في تعزيز الاستقرار والسلام الإيجابي الذي يساعد في إنهاء جذور النزاع، في ظل انعدام وغياب المؤسسات القضائية الرسمية للدولة.
- 2- تبيان هل القضاء العشائري ذو أهمية، ليكون أحد أدوات السلام في المجتمع؟
- 3- تعزيز نتائج هذا البحث بتوصيات يُستفاد منها في الدور الذي يؤثر فيه العرف العشائري (القضاء العشائري) كأداة مجتمعية لفضّ النزاعات في المجتمع.
- 4- ضرورة البحث والتحليل في القضايا الاجتماعية المحلية لشرح ظروف المجتمع وكيفية تعامله مع التحديات التي يفرضها انعدام الأمن والاستقرار.

### أهداف الدراسة:

- 1- دراسة القضاء العشائري كإحدى أدوات فضّ النزاعات، ومعرفة مدى أهميته بالنسبة إلى المجتمع، ومدى الالتزام بأحكامه.
- 2- ما مدى مساهمة القضاء أو العرف العشائري في دير الزور في تحقيق الاستقرار بين المجموعات المجتمعية المحلية ورؤية المجتمع لدوره في حياتهم؟
- 3- ما مدى القبول الاجتماعي للعرف العشائري، وما العوامل التي تؤثر في ذلك؟

### د- أدوات الدراسة الميدانية:

يغطي البحث المناطق الخاضعة لسيطرة ما يسمى « قوات سوريا الديمقراطية»، في محافظة دير الزور والواقعة شمال نهر الفرات، حيث نفذ باحثو (بوابة السلام) الاستبانة.

- 1- غطت الاستبانة (172) حالة، في ثلاث نواحي في محافظة دير الزور بشكل رئيسي (الكسرة، ذيبان، الصور). وتوضح الاستبانة العلاقة بين المجتمع والقضاء (العرف العشائري) ومدى قبول حلّ النزاعات عبره، في ظل غياب مؤسسات القضاء الحكومي التي يتم اللجوء إليها في استرداد الحقوق والادعاء بها عادةً، وتبيّن الدور الذي يلعبه القضاء العشائري من خلال دوره في حل النزاعات ودعم السلام المحلي في المحافظة.

تمت مراعاة التنوع في الفئات المستهدفة في الاستبانة والشرائح الاجتماعية وانتمائها العشائري والقبلي، لتشمل نساء ورجالاً وشباباً تجاوزت أعمارهم 18 عاماً، إضافة إلى تنوع في المستويات التعليمية والثقافية بين المستهدفين، بهدف الوصول إلى نتائج تعبر عن رأي عموم المجتمع.

- 2- إجراء 3 مقابلات مع أطراف في قضايا ونزاعات تم حلّها صلحاً وبالقضاء العشائري.
- 3- مقابلة مع أحد الفاعلين الاجتماعيين، وهو من القضاة العشائريين، حول دور القاضي العشائري ومساهمته في حلّ نزاعين محليين قضاءً وصلحاً (سُئبتين تفصيلهما في فقرة لاحقة).

- 4- إجراء مقابلتين مع 2 من رجال القانون (قاض، محام) لتبيان العلاقة بين القانون والقضاء الحكومي والقضاء العشائري.
- 5- الملاحظة الشخصية كان لها دور كبير، من خلال متابعة فريق «بوابة السلام» لهذه النزاعات، والخبرة في طبيعة المجتمع وطبيعة أدواته وخبرات مستشاري الفريق الاجتماعية.
- 6- استغرق إعداد هذه الدراسة نحو ستة أشهر، من 1 آذار/2020 حتى 15 آب/2020.

#### ه- مفاهيم الدراسة:

- 1- **العرف العشائري:** هو التقاضي العشائري في المجتمعات العشائية، ويتصف بأنه قضاء اجتماعي غير رسمي، ترسم حدوده العادات والتقاليد وتجارب حلّ النزاعات في هذه المجتمعات، وكلمة العرف تلازم هذا الاسم، لأن القواعد التي تُستخدم في الحل هي قواعد عرفية، ولذلك يُسمى «العرف العشائري» محلياً.
- 2- **السلطة العشائية:** هي السلطة التي تكون مرجعيتها تقاليد وإجماع مجتمع العشيرة أو القبيلة، وتُشعر الجميع بالإلزام في عدم اتخاذ أي قرار أو تصرف يخالف هذه المرجعية.
- 3- **الصلح العشائري:** هو المرحلة التي تسبق عملية التقاضي العشائري، أو قد تنتهي به عملية التقاضي العشائري، في حال نجاح التأثيرات الاجتماعية المحيطة بطرفي النزاع في التأثير في اتخاذ قرار الصلح.
- 4- **السنن العشائية:** طورت هذه المجتمعات مجموعة من القواعد العرفية كقوانين نتجت عن عادات وتقاليد أسستها علاقات وتعامل الأفراد فيما بينهم في مختلف القضايا والنزاعات المحلية.
- 5- **القضاء العشائري:** تطورت هذه القواعد إلى أن أصبحت ملزمة في قضايا النزاعات والصلح، عبر قضاء مجتمعي هو (قضاء العرف) أو القضاء العشائري.
- 6- **السلام الإيجابي:** هو المرحلة التي تبدأ مع انتهاء النزاع ونتائجه، ويبدأ بها تحرك المجتمع والمؤثرين والفاعلين للتدخل في تجاوز آثار النزاع والعمل على إنهاء جذوره، والمساعدة في بناء حالة الاستقرار.
- 7- **الإلزام الأدبي لقرارات القضاء العشائري:** هذا الإلزام نابع من قوة التزام المجتمع بقيم وتقاليد وعادات لا يمكن تجاوزها، لأنها مرتبطة بوصمة يتجنبها الجميع وهي وصمة العار.
- 8- **روح القانون:** هو التفسير المغاير لمفهوم حرفية النص، فإذا كانت حرفية النص تعني تطبيق النصوص القانونية المكتوبة بالحرف، فإن مفهوم روح القانون يعني البحث وراء الأسباب والدوافع لتلك النصوص والعمل على تحقيقها أو تطبيقها<sup>(1)</sup>.
- 9- **المختار:** زعيم محلي يختاره أهل قرية أو مدينة صغيرة أو حي. واستُخدم اللفظ في فلسطين والأردن ومصر وسوريا ولبنان وفي دول عربية أخرى، وفي سورية يعد عمل المختار إضافة إلى ذلك وظيفة تتبع للمضابطة العدلية<sup>(2)</sup>.

(1) عيسى خليل خير الله - روح القوانين - دار الكتب العلمية - لبنان - 1971 ص 6

(2) قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم 112 لعام 1950 المادة 8.

## مفهوم القواعد العرفية:

تعدّ القواعد العرفية من مصادر التشريع على المستوى الدولي والوطني والمحلي، وتأتي أهميتها من كونها اعتياد الالتزام بقواعد غير مكتوبة تنتجها خبرات التواصل في مجال معين على أي من المستويات التي ذكرناها.

على المستوى الدولي، تعتبر القواعد العرفية أهم قواعد القانون الدولي على الإطلاق، فقد اعتلى العرف عرش مصادر القانون الدولي مدة طويلة، ومعظم قواعد القانون الدولي التقليدي قواعد عرفية، وهذا ما يميز القانون الدولي العام عن باقي القوانين الأخرى، حيث كان دور العرف في القانون الدولي العام كبيراً بخلاف القوانين الأخرى، علمًا بأن البداية واحدة لكل منهما، ولكن العرف في القانون الدولي العام كان أكبر وأوضح، إلا أن العرف أزيح عن العرش في الآونة الأخيرة، وحلت محله المعاهدات الدولية وقرارات المنظمات الدولية، وأصبحت أهم مصادر القانون الدولي العام المعاصر، وعرفت المادة (1/38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية العرف بأنه: «العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دلّ عليه تواتر الاستعمال»<sup>(3)</sup>. إلا أن العرف هو مصدر مهم على المستوى الوطني أيضًا وفي العلاقات بين بعض المجتمعات المحلية في الوطن العربي، وخصوصًا القبليّة والعشائرية منها، والتي تتمركز بشكل رئيسي في الأرياف، فقد طورت هذه المجتمعات مجموعة من القواعد العرفية كقوانين نتجت عن عادات وتقاليد بنّتها علاقات وتعامل الأفراد فيما بينهم في مختلف القضايا، وقد تطورت هذه القواعد إلى أن أصبحت ملزمة في قضايا النزاعات والصلح عبر قضاء مجتمعي هو (قضاء العرف) أو القضاء العشائري.

بعيدًا عن القضاء الرسمي، برز هذا النوع من القضاء في دول عديدة، ولا يشمل كل مجتمعاتها على الصعيد الوطني، وخصوصًا في المدن، وتختلف أهمية القضاء العشائري (العرف) وتأثيره وتعامل المؤسسات الرسمية معه من دولة إلى أخرى، فانتشار هذا النوع من القضاء في دول مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والعراق وفلسطين والأردن وسورية، له دور مهم مع انتشار القبائل والعشائر في أريافها بعيدًا عن حواضرها.

فالعرف العشائري هو ما تعارف عليه أبناء العشيرة الواحدة والعشائر الأخرى فيما بينهم، من عادات وتقاليد وأعراف اعتادوها في حياتهم اليومية واعتبروها مرجعًا خاصًا بهم، يعتقدون به ويعتبرونه منهجًا أساسيًا يعلقون عليه آمالهم لحل قضاياهم كلها، وتسوية خلافاتهم عن طريق الصلح والمصالحة والتحكيم أو عن طريق القضاء العشائري<sup>(4)</sup>. «فالعرف العشائري هو قانون غير مكتوب، ولكنه محفوظ في صدور القضاة المعنيين بالعرف العشائري لحلّ الخلافات والنزاعات القائمة بين القبائل والعشائر جميعها في المحافظة».

وتطور المجتمع وسيطرة الدولة المركزية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووجود منظومة قوانين واحدة يخضع لها الجميع في الدولة؛ يتراجع دور العرف العشائري نتيجة تفكك البنية العشائرية ودورها، على نحو يسمح لسيادة القانون بالتغلب على العرف العشائري بصورة عامة وليست

(3) <https://political-encyclopedia.org>

(4) <https://mena-studies.org>



مطلقة، وما يزال العرف العشائري حاضرًا في قضايا يجد أفراد العشائر أن المحاكم تستغرق وقتًا طويلاً لحلها، فيلجؤون إلى عرفهم الذي يقبلون بنتائجه عمومًا<sup>(5)</sup>.

#### و- الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- 1- عدم المقدرة على توسيع دائرة العينة المستهدفة بالبحث، لأن جهود العمل تطوعية.
- 2- هذا البحث هو أول تجربة لفريق بوابة السلام ضمن نشاطاته وعمله.
- 3- رفض بعض الشخصيات التي تعمل في العرف العشائري إجراء مقابلات، وقد أثر ذلك سلبًا على حجم المعلومات المتوقعة لإغناء البحث.
- 4- عدم معرفة جزء من الفريق الميداني التطوعي بقواعد إجراء المقابلات لتنفيذ الاستبانة، فاستوجب ذلك إجراء تدريب لهم لتحسين النتائج.
- 5- جزء من المقابلات تم عبر وسائل التواصل، بسبب الصعوبات في اللقاءات المباشرة.

---

(5) <https://mena-studies.org>

## أولاً- القضاء العشائري (قضاء العرف) في دير الزور

تنتشر في سورية مجموعات سكانية من القبائل والعشائر، في غالب أرياف المحافظات السورية (ريف حمص، ريف حماة، درعا، ريف دمشق، أرياف دير الزور، الرقة، الحسكة، ريف حلب، ريف القنيطرة..)، وتختلف نسبها من محافظة إلى محافظة، وتتوزع المنظومة التي نريد أن نتحدث عنها في أرياف هذه المحافظات.

ففي محافظة دير الزور التي تتمتع بمجتمع يغلب عليه الطابع القبلي العشائري، تأثرت العشائر بأعراف وتقاليد تحكم علاقات أفرادها، وتخضع كثير من الخلافات والنزاعات لمنظومة القضاء العشائري، حيث تقطن في هذه المحافظة قبيلتان كبيرتان، هما البكارة والعقيدات، وعشائر متنوعة لا تنتهي إلى هاتين القبيلتين، وتتركز قبيلتا العقيدات والبكارة في الأرياف بشكل رئيسي، وتقل النسبة لصالح عشائر أخرى متنوعة تنتهي في معظمها إلى قبائل في بلدان مجاورة أو محافظات أخرى، تتركز في المدن الرئيسية التي تقطن فيها مجموعات عشائرية وسكانية من باقي المجموعات العشائرية.

وقد مرت مسألة القضاء في دير الزور بمراحل وأطوار متعددة، ومن المفيد أن نعلم أنه قد كان للمنطقة خصوصيتها في هذه المسألة، وقد ظل القضاء في المنطقة يتبع للتشريع الاجتماعي، حيث يسيطر العرف على الواقع بالإضافة إلى الشرع الإسلامي، والعرف في غالبه لا يتعارض مع ما نصت عليه الشريعة الإسلامية. وقد كان القانون البدوي سائداً في مختلف مناطق (لواء الزور)، ولا تخلو قبيلة من قاضي محلي يحسم القضايا بمساعدة شيخ القبيلة ومجلس من الوجهاء فيها، وهم يشكلون في الفهم العام مجلس قضاء القبيلة، وبالإضافة إلى قضاة القبائل كان هنالك قضاة لأكثر من قبيلة، لما عرفوا به من شدة الفهم والصدق والقرار السليم، لذلك كان البدوي أو ابن الريف الذي يشعر بالغبين في حقه أو عدم القناعة، يلجأ إلى قاضي القضاة بمثابة استئناف للقرار، وهو أمر مشروع...<sup>(6)</sup>.

## آ-العلاقة بين القضاء العشائري والحكومي في دير الزور:

مرت العلاقة بين القضاء العشائري والقضاء الحكومي بمراحل عدة؛ ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقات المبنية على العشائرية فيما مضى تظهر بشكل واضح، كان لها دور أكبر في التأثير على العلاقات الاجتماعية، فكان للقضاء العشائري دور أكبر يوازي ويساند أحياناً القضاء الحكومي في محافظة دير الزور، وهذه ميزة كانت تفتقدها البيئة الاجتماعية في المدن الرئيسية في دير الزور، وإن كان ذلك نسبياً.

فالعلاقة بين القضاء العشائري والمحاكم الرسمية هي علاقة مهمة في البيئات ذات الطابع العشائري في الأرياف غالباً، وخصوصاً مع ما يتمتع به القضاء العشائري من إلزام أدبي لدى طرفي النزاع، تفرضه

(6) عمر صليبي - لواء الزور في العصر العثماني إدارياً وسياسياً - ص 102

<https://drive.google.com/file>

التقاليد العشائرية، وهذا قد لا يوفره القضاء الحكومي الذي يراعي روح القانون في التطبيق هادفاً إلى حل النزاعات، وبالتالي لا يوجد ما يجعله يتعارض مع تدخل العرف العشائري الذي يعتبر مكماً له في تحقيق الحل النهائي لنزاع ما، ويساعد في ذلك كأداة اجتماعية لحل النزاع قادرة على جعل القبول بالحل أكثر فاعلية لإنهاء جذور النزاع.

فقد كان القضاء الحكومي يرحّب بالحل عبر العرف العشائري لأي قضية، وكان يدفع إلى ذلك، لأن مصلحة القانون في توفير الأمن والاستقرار للمجتمع، وكان يظهر هذا التفاعل عبر التأخير بالإجراءات القضائية، وقد يصل إلى مخالفة القانون شكلياً في إجراءات المحاكمة أحياناً، وذلك لأن السلم الأهلي والاجتماعي أسمى هدف للقانون، إذا اعتُمدت روح القانون الذي يدفع بذلك، فتطبيق القانون بدون النظر إلى فلسفة وروح القانون يجعله جامداً ولا يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.

ففي كثير من القضايا التي شهدتها محافظة دير الزور، وكانت قائمة أمام المحاكم الرسمية، أسهم تدخل القضاء العشائري بشكل موازٍ في إفساح المجال للحلّ، على صعيد طرفي النزاع، وفي إزالة آثاره. وما يساعد القاضي المدني أحياناً في النجاح في الحكم هو رؤيته الاجتماعية وتقديره للموقف، خصوصاً في القضايا الجنائية، لذلك كان من الصعوبة أن يكون القاضي الحكومي من خارج البيئة الاجتماعية المحلية، أو ليس قريباً منها، فقد يواجه تحديات وصعوبات تعقد أو تعطل العدالة، وتعوق الوصول إلى حل القضايا الكبيرة والتخفيف من آثارها الاجتماعية، وهذا هدف تطبيق القانون، وكان يؤخذ ذلك بالحسبان في ضرورة تعيين قضاة لديهم دراية كافية بالمجتمع وبالعلاقات البيئية بين مجموعاته، بأن يكون القاضي من أبناء المجتمع ذاته ضمن مؤسسات وزارة العدل في سورية.

وكانت هناك قضايا جنائية قد حسمها القضاء الحكومي في دير الزور، ولكن القرار القضائي لم يكن كافياً وحده لحل القضية على الصعيد الاجتماعي العشائري، وذلك بسبب ارتباط الموضوع بقضية الثأر؛ حيث إنّ «جرائم القتل»، مثلاً، هي إحدى أدوات استعادة الحقوق أو تحقيق «العدالة»، في منظومة ومفاهيم العشيرة أو القبيلة، وهذا ما يدفع إلى القتل مجدداً، بدافع الثأر، من دون أي التزام بقرار القضاء الرسمي، حتى إن الدية لا يتم أخذها، إذا تم إقرارها في القضاء كتعويض، لارتباط ذلك بمبدأ الثأر.

وفي قضايا القتل، كان يطلب القاضي الحكومي أحياناً تدخل بعض القادة والوجهاء العشائريين، لكي يساعدوا القضاء في تحمل مسؤولية درء أي تبعات مباشرة أو أي ردة فعل من أحد طرفي النزاع، إضافة إلى الاستشارة والتدخل لمساعدة القضاء في الإجراءات القضائية المتعلقة بتسليم مرتكبي الجرائم، لدرجة أنها قد تتطور لتحديد عمل الشرطة المدنية، بقرار من القاضي المدني، في حال كان النزاع كبيراً على مستوى عشائري، لتأخذ دورهم شخصيات أو مجموعات عشائرية تحقق ضماناً أكبر، بحسب العادات والتقاليد العشائرية، وإن كان هذا غير ملزم للقضاء الحكومي في الأصل.

ففي القضايا الكبيرة التي يكون فيها ضحايا، لا يمكن أن يتم حل النزاع، ما لم يتم حله عشائرياً، وإن كانت قد انتهت القضية عبر القضاء الحكومي وأصدر فيها قرار وتم تنفيذه، وهذا ما قد يؤخر مسار القضية بلجوء القاضي إلى التباطؤ في إجراءاتها التي قد تأخذ أشهراً وقد تمتد سنوات، بحسب أنواع هذه القضايا والنزاعات وخطورتها على المجتمع (القتل ونزاعات الأرض)، في محاولة لإعطاء فرصة للحل بالقضاء



العشائري الذي يخفف كثيرًا عن كاهل القضاء الذي قد يتخذ قرارات ترتب نتائج قد لا تسهم في الحل على مستوى أطراف النزاع والمجتمع ككل، وقد توجج النزاع أحيانًا.

فالعلاقة والترابط حالة مهمة بين أبناء العشائر، في دير الزور وعموم مجتمعات المحافظات الشرقية في سورية، من جهة، والتقاليد العشائرية الملزمة من جهة أخرى، حيث يجعل دور القضاء العشائري (العرف العشائري) وخصوصًا في الوقت الذي تمر فيه المحافظة في قسم كبير من مناطقها بفراغ على مستوى مؤسسة القضاء ليشكل بديلاً مؤقتًا ومهمًا في تثبيت الاستقرار والسلام الاجتماعي، من خلال قبول تنفيذ الأحكام والرضا بها أيًا كانت النتيجة.

## ب- القضاء العشائري والمجتمع المحلي: الآليات والأدوار:

في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها محافظة دير الزور (مناطق سيطرة ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية)، يجد القضاء العشائري اليوم اهتمامًا لدى أبناء المحافظة، وذلك لأسباب تتعلق بغياب أي مؤسسة قضائية رسمية، وللحاجة المباشرة إلى حل النزاعات البينية، ولمنع تطور كثير منها إلى مزيد من العنف، فمع كل نزاع بين الأفراد والمجموعات المحلية، تتحرك مجموعات من الطرفين ومن أطراف ثالثة (بحسب حجم التوتر الذي يرافق القضية) للمساهمة في حل النزاع، وهذا ما يطمئن الأطراف المتضررة من هذه النزاعات، ويُسهم في إيصال الطرفين إلى قناعة الحل عبر العرف العشائري، ومع كل ذلك تبقى مبادرة الصلح هي الحاضرة في بداية أي تدخل لحل نزاع، حتى على مستوى القضاء العشائري، وهذا من الأعراف والتقاليد المتعارف عليها في هذه المجتمعات، عند البدء في حل نزاع ما، لذلك عندما تُعرض قضية لطرفين متنازعين على القاضي العشائري، في بادئ الأمر، يسعى ويعرض على الطرفين الصلح، فإذا لم يستجيبا ولم يكن هناك رضى بالصلح؛ بدأت دراسة النزاع بشكل كامل بتكليف ورضى طرفي النزاع، ويصدر قرارينهي النزاع بناء على إرادة والتزام الطرفين، وكل أطراف المصلحة ترضى وتؤيد ذلك. وقد أظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة تأكيدًا وتبنيًا واضحًا لدور العرف العشائري المهم بين المجتمعات المحلية، في ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمرون بها.

«يلجأ الناس إلى القضاء العشائري لما يتميز به من السرعة في الحل بشكل رئيسي، ولكونه ضامنًا لنتيجة ترضي الطرفين، وهذا يجعله مساهمًا في عدم تطور النزاعات واتساع دائرة العنف، ويتم الحل عادة بعد دراسة القضية في جولات عدة، ويتم إصدار الحكم بها خلال جلسة واحدة».

### قاض عشائري



## ت- درجات التقاضي العشائري:

يتميز العرف العشائري بوجود درجات للتقاضي، تُعدّ هيكلية متوارثة وتحظى بأهمية وقبول في المجتمع المحلي (العشائري)، وتتخذ درجتين للتقاضي العشائري:

1. قضاء المشهي: وهو ارتضاء اللجوء إلى شخص من قبل أحد طرفي النزاع، لحل النزاع الواقع بينهما بالرضى والتوافق بينهما، ولا يكون ذلك الشخص قاضيًا عشائريًا، وقراره عادة غير ملزم للطرفين عشائريًا، ويمكن رفضه واللجوء إلى غيره أو إلى من هو أعلى منه مرتبة في التقاضي، وهو قاضي المنهى.
2. قضاء المنهى: وهو القضاء العشائري المتعارف عليه على مستوى القبائل، في مناطق سورية وفي العراق، وهو رأس الهرم في القضاء العشائري في القبيلة، وله اعتراف كامل بين هذه المجتمعات ومعروف بقدرته على إنهاء النزاعات، وينهي النزاع بشكل كامل، وقراره غير قابل للطعن أو الاعتراض عليه، ويكون قراره مبرمًا، ويعدّ أعلى درجات التقاضي العشائري الذي تنتهي معه أي قضية، ويوجد أشخاص وعوائل محددين على مستوى قضاة المنهى في كل قبيلة، ومنذ زمن هم الذين تُحل عندهم القضايا الصعبة أو المعقدة على مستوى محافظة دير الزور وحتى خارجها من المحافظات الشرقية وأبناء القبائل بشكل عام.

وهذا الوصف (المنهى) مرتبط بميزات متعارف عليها، جعلت هذا القاضي العشائري أو عائلته يتمتعان بهذه المرتبة الاجتماعية، ومن تلك الصفات الحكمة والذكاء والخبرة الاجتماعية ومعرفة القضايا التاريخية وكيفية حلها، إضافة إلى الشأن الاجتماعي الذي يميزهم اجتماعيًا. و«برز في لواء دير الزور، في القرن التاسع عشر، القاضي المعروف باسم (ابن كضيب) و(ابن منادي)، وكانت قراراتهم مبرمة واجبة التنفيذ»<sup>0</sup>.

ومع كل ذلك، فقد يكون اختيار الأشخاص الذين يوكل لهم حلّ النزاع من شخصيات لها أهمية اجتماعية، بغض النظر عن كونهم قضاة عشائريين، فقد يتم اختيار شخصيات من المجتمع المحلي، تكون ذات شأن على المستوى العشائري والمجتمع المحلي، وإن الاختيار يكون بإرادة طرف النزاع نفسه (مشهي).

وهذا ما يمنح أطراف النزاع الحرية في تقدير مستوى الحل، وذلك وفق تقديره لحدة النزاع، فيتم اختيار هذه الشخصيات على مستوى القضية المتنازع عليها، وأما اختيار المكلف بحل النزاع في بعض الحالات فقد لا يعود لإرادة طرف النزاع، إنما يعود للتأثر بالمحيط الاجتماعي القريب من الشخص، وهذا طبيعي في ظل تسلسل هرمي على مستوى العائلة في هذه المجتمعات، حيث قد تكون هناك مسؤوليات معينة يكلف بها شخص آخر.

## ث- الشخصيات التي يتم اختيارها لحل النزاعات:

تتحدد طبيعة الشخصيات التي يمكن اختيارها، لحلّ النزاع، بالنظر إلى مكانتها في المجتمع، بحسب ظروف وطبيعة كل مجتمع محلي، وإن الاعتياد على اللجوء إلى شخصيات معينة، بحسب حجم النزاع ونتائجه، قد يساهم في توجيه الاختيار إلى شخصية غير محددة لحل النزاع، إلا أن هناك تقاربًا حول الشخصيات العشائرية التي يمكن أن يتم اختيارها واللجوء إليها، وقد تكون تلك الشخصية شيخ العشيرة، المختار،

القاضي العشائري، الوجيه الاجتماعي، شخصيات اجتماعية متعلمة، أو شخصيات أخرى في المجتمع.

ولذلك فإن أهمية اللجوء إلى القضاء العشائري لا تأتي في كل القضايا والنزاعات الاجتماعية، حيث إن الاختيار يتعلق بحجم وصعوبة وتعقيد القضية المطروحة، وهذا ما يفسر وجود مستويين للقضاء العشائري؛ فصعوبة وتعقيد القضية على المستوى العشائري لها دور كبير في التوجه إلى القاضي العشائري، لا إلى غيره من الشخصيات العشائرية التي قد تلعب دور الصلح في القضايا التي يُنتدبون لها، إضافة إلى أن هذا الاختيار يكون بالعادة مرتبطاً بالفترة التي تلي النزاع مباشرة، وهي تحمل كثيراً من التوترات وردّات الفعل التي لا تجعل قرار اللجوء إلى القضاء العشائري أولوية عند طرفي النزاع، وذلك لأن المرحلة التي يتم فيها اللجوء إلى القضاء العشائري تحتاج إلى نوع من الاستقرار في النزاع والتهديئة المؤقتة للنزاع، وتفضي مع الوقت إلى توجيه الأطراف المحليّة المحيطة بأطراف النزاع للجوء إلى العرف العشائري.

صلح عشائري بين أهالي بلدي البحرة وهجين، الثلاثاء ٨١ آب/ أغسطس. المصدر: شبكة الإنترنت



«في بعض النزاعات قد تأخذ عملية إقناع أطرافها باللجوء إلى القضاء العشائري عشرات السنوات»

« إحدى القضايا التي تم حلها في ناحية ذيبان »

## ح- قواعد حل النزاعات بالقضاء العشائري:

بالنسبة إلى القواعد التي تنظم حلّ النزاعات، فإنه يتم الاعتماد على قواعد عرفية متوارثة وغير مكتوبة، وهي قواعد متعارف عليها منذ زمن ومحفوظة في صدور العارفين والقضاة العشائريين، مع الاستفادة من القرارات والحلول السابقة لقضايا مماثلة من الأمور التي يلجأ إليها القاضي العشائري.

وهناك أساليب عديدة للحلّ، قد يلجأ إليها القاضي العشائري، حين لا تنجح مساعيه بداية في الصلح، ويخضع هذا لمهاراته الشخصية في إرضاء الطرفين بالحل المطروح، ومحاولة خلق التوازن للخروج بصيغة توقف النزاع وترضي الطرفين، ويتم ذلك بالتدخل لدى طرف ما، إما مباشرة وإما بشكل غير مباشر، ويساعد في ذلك حجم الثقة الممنوحة للقاضي العشائري وحسن سمعته.

في أثناء إصدار الحكم في القضاء العشائري، وخصوصاً إذا كان هناك شحناء بين الأطراف المتخاصمة واحتمالية لزيادة حدة النزاع، يتم مراعاة هذه الحساسية للوصول إلى حلّ لا آثار سلبية ترافقه، وفي حال صدور القرار يكون الالتزام أدبياً، وفقاً لأعراف وعادات وتقاليد المجتمع، ومن دون إجراءات تنفيذية مباشرة على الأطراف، ويكون ذلك بإشراف القاضي العشائري، ويتم تنفيذ القرار برضى الطرفين، وتنتهي القضية برضى تام على الغالب.

فالفرضى بالحق الذي يُنهى جذر النزاع هو غاية الحل بالمفهوم العشائري، ولا يكون ذلك بالقوة، فالرضى بالنتائج، أيًا كانت، له ارتباط جذري بوجود إرادة عند أطراف النزاع الكاملة ورغبة في اللجوء والقبول بالقضاء العشائري، وهذه النتائج لا ترتب تبعات معنوية سلبية على الشخص أمام مجتمعه، لأنها كانت نتائج من مؤسسة مجتمعية ذات مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع العشائري.

أما الالتزام بالقرار الذي يصدره العرف العشائري، فهو التزام معنوي يفرضه الترابط الاجتماعي القوي بين المكونات العشائرية على أطرافه، والالتزام بالقيم العشائرية المرتبطة بالأخلاق العامة والخوف من العار وإحراق الحق المُعفي من المسؤولية أمام المجتمع، وهذا ما يؤكد إيجابية مهمة في تحقيق الاستقرار والسلام. وتتمثل هذه الأداة المحلية في كونها أداة مساعدة وتعويضية، للمجتمعات المحلية في دير الزور، في حل النزاعات في ظل الحرب في سورية، حيث تفتقر هذه المنطقة المستهدفة إلى مؤسسة القضاء الحكومي التي هي الحالة الطبيعية التي تُعرض عليها النزاعات بالتعاون مع السلطة التنفيذية، ولكن مع تعدد قوى الصراع، إضافة إلى الفراغ الكبير مع انعدام للسلطة القضائية الرسمية، فإن القضاء والصلح العشائري يأخذ دورًا كبيرًا كأداة محلية تدفع باتجاه السلام الإيجابي.

إن رؤية كثير من أطراف النزاعات التي تم حلّها بالعرف العشائري تؤكد أهمية اللجوء إلى العرف العشائري لحل النزاعات المحلية، في تأكيد منهم على تجاوز آثارها خوفًا من تفاقمها إلى العنف. وهذا ما يبين الدور الكبير للصلح والقضاء العشائري، من حيث إنه أداة محلية لفض النزاعات في مجتمع محافظة دير الزور، ويُظهر مدى الالتزام المجتمعي الغالب بالعادات والتقاليد المحلية.



«بالتأكيد، لو لم نلجأ إلى العرف العشائري، فستحول القضية إلى الحلول العنفية التي تؤدي إلى نتائج لا تُحمد عقباه، ولذلك إننا نحمد الله على وجود العرف العشائري وعلى احترام الناس له، وهذا ما يساعد في هذه المرحلة في تخفيف حدة النزاعات».

«شهادة حول أحد النزاعات»



## ثانيًا- قضايا تم التعامل معها في القضاء العشائري في دير الزور



اجتماع طرفي نزاع بعد الصلح عبر القضاء العشائري - بلدة الطيانية



1. في قضية حادث وفاة شخصية عشائرية في دير الزور، نتيجة الصدم بسيارة، في 3 كانون الثاني/يناير 2019، حُمل سائق السيارة ومالكها المسؤولية، وكان التدخل في الحل عبر العرف العشائري، لعدم وجود المحاكم والقضاء الحكومي في المنطقة، ولعدم وجود سلطة تنفيذية تتدخل فيها، ولكيلا تتجه الحلول إلى العنف. وتم اختيار العرف العشائري لمحاولة الحل بين الطرفين، وهو ما يتم اللجوء إليه عادة في قضايا كهذه، لكون الحدث لم يكن مقصودًا، واختار الطرف المتسبب في الوفاة القاضي والمصلح العشائري، وفق معايير تتعلق بصلة قرابة مع طرفي النزاع، وبقبول طرف أهل المتوفى. ولأسباب أخرى تتعلق بقدرات هذه الشخصية على إيجاد الحلول وخلق التوافقات التي تُنهي أي نزاع محتمل، إضافة إلى سمعته الحسنة وأخلاقياته واتزانه على صعيد العشيرة والعشائر الأخرى والثقة بمسؤوليته واحترام الناس له، إذ يساعد ذلك في إزالة كثير من العقبات التي يمكن أن تواجه الحل. وعلى الرغم من عدم وجود صلة قرابة بين طرفي النزاع، وهما من عشيرتين مختلفتين، فقد توافق الطرفان على حل القضية بينهم، بواسطة المصلح العشائري الذي طُرح منذ البداية من قبل القاضي العشائري. واستغرقت عملية الحل مدة عشرة أيام، وتم القبول بالحل الذي طرحه القاضي العشائري، عبر دفع الدية (التعويض المادي) والتواصل الطبيعي، من دون تحمّل أي مسؤولية أو تبعات جنائية لهذه القضية، وتم التوافق دون تردد من الطرفين، وقد قبل الحكم قبولًا كاملًا، ثم كانت هناك مصالحة، والعلاقة بين الطرفين الآن جيدة وطبيعية.

2. وفي قضية اتهام بالقتل، حدثت بين طرفين من عشيرتين مختلفتين، وكانت القضية تتمحور حول شخص فُقد في جزيرة نهرية في نهر الفرات، بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بعد محاولة ثلاثة أشخاص إيصاله من الطرف الجنوبي لنهر الفرات مدينة صبيخان في محافظة دير الزور (في المنطقة التي تسيطر عليها قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية) إلى الجهة المقابلة قريته الجرذي الغربي/الكرامة (في المنطقة التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية/قسد»، وكان عبوره لنهر الفرات منفردًا مع مراقبة المتهمين الثلاثة، بعد أن طلب منهم عدم العبور معه (بحسب تصريحهم للقاضي العشائري)، حتى وصل إلى الجزيرة النهرية لينتقل إلى قريته. ولكنه فُقد بعد ذلك، طوال عشرة أيام، ثم وُجد مقتولًا فيها بتاريخ 2018/12/03، ونتيجة ذلك، اتُهم الأشخاص الثلاثة بهذه العملية، كونهم آخر من رآه وقابله، وكونهم مكلفين بالاتفاق على إيصاله إلى قريته الجرذي الغربي (الكرامة). فتمت إقامة دعوى بالقضية أمام القضاء الرسمي في مناطق سيطرة النظام السوري، وهذا ما حدا بالأطراف المتهمين إلى اللجوء إلى القضاء العشائري، لحل القضية وإثبات ادعائهما بالبراءة، عبر العرف العشائري، فقاموا بالتواصل مع قاض عشائري، من عشيرة محايدة عن عشائر طرفي النزاع، وذلك للثقة به ولتاريخ عائلته في العمل في ذلك، ولقدرته على التأثير والحل وفق العرف العشائري، إضافة إلى وجود صلة تجمع عشيرة أهل الضحية وعشيرة القاضي العشائري (تحالف عشائري)، وهذا أحد التكتيكات التي كانت واضحة من خلال لجوئهم واختيارهم لهذا الشخص طمعًا بالقدرة على التأثير للحل.

وحدث ذلك بعد أن ساد توتر في العلاقة بين أهل الضحية وأهل المتهمين، وتم توقيف أحد المتهمين، بقرار من القضاء الرسمي السوري. وفي محاولة لنفي التهم عن الأشخاص الثلاثة المتهمين، تم التواصل مع أهل الضحية، عبر ثلاث زيارات، لإقناع أهل الضحية بضرورة التثبت من الموضوع وتبيان ادعاءات المتهمين، والقبول بالحل عبر العرف العشائري، وتم الاتفاق على عقد جلسة تجمع الطرفين، بتنسيق القاضي العشائري في منزله، يوم السبت 2019/7/20، وتم الخروج بحل مُرضٍ ومُقنع للطرفين، مع أداء

اليمين (القسم) من قبل أهل كل متهم من المتهمين، وعددهم ثلاثة لكل متهم (الأب، العم، الخال) حول ادعائهم بأن لا علاقة للمتهمين بمقتل الضحية، وبالفعل تمت تبرئتهم في عقد الصلح الذي تم تدوينه، إلا في حال ظهور أدلة جديدة في المستقبل، مع إسقاط الدعوى التي رُفعت أمام القضاء الرسمي من قبل ورثة الضحية، وانتهت القضية بموجب هذا القرار والصلح، وقد استغرقت عملية التقاضي والصلح مدة شهر واحد تقريباً<sup>(7)</sup>.

3. في عملية قتل حدثت في ناحية الصور - قرية ماشخ، بتاريخ 12 أيار/ مايو 2020، قُتل فيها 8 أشخاص، بين عائلتين: الأولى من عشيرة (البكّير) التي تنتمي إلى قبيلة العقيدات؛ والثانية من عشيرة (البوفريو) التي تنتمي إلى قبيلة الدليم، وذلك على إثر اتهامات بالقتل، بسبب ثأر قديم بين العائلتين. وقد هزت هذه القضية المجتمع في محافظة دير الزور والمحافظات الشرقية، وظهرت بعدها بيانات استنكار من قبل المجتمع المحلي والأشخاص الفاعلين في المجتمع، ولم يكن للقوة المسيطرة في المنطقة أي تدخل، سوى عبر قائد مجلس دير الزور العسكري<sup>(8)</sup> الذي كان قد زار طرفي النزاع، للإسهام في تهدئة الطرفين، وفسح المجال لمبادرات الحل، وبعد زيارات لأهالي الضحايا من عشيرة (البوفريو)، من قبل أبناء قبيلة العقيدات والقبائل والعشائر المنتشرة في المنطقة، تم طرح تشكيل لجنة شرعية تقيم الحادثة وتبين أسبابها وأدلتها، وتم إصدار قرارها وفق الشرع الإسلامي والعرف العشائري السائد في المنطقة، في محاولة لعدم تصعيد الموقف وإيقاف احتمال اللجوء إلى العنف مرة ثانية، ولكن أهالي الضحايا أعلنوا في بيان واضح، بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2020، فشل التوافق على الامتثال إلى لجنة شرعية، لعدم تحقق مطالبهم، بالتعريف بالأشخاص الذين نفذوا عملية القتل، معتبرين أن ذلك من أبسط المطالب<sup>(9)</sup>. ثم تلا ذلك بيان من الطرف المقابل من عشيرة (البكّير)، بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2020، أوضح أن عدم قبول الطرف الآخر (ممثلي عشيرة البوفريو) بلجنة التحكيم، من دون أي شروط مسبقة، يُبين عدم الجدية في التوصل إلى قبول للامتثال لهذه اللجنة، مع تكرار تأكيد ممثلي عشيرة (البكّير) قبولهم بلجنة تحكيم حيادية<sup>(10)</sup>. وتوقفت كل الجهود في حل الموضوع على هذا الوضع، بالرغم من كل تدخلات وجهاء وشيوخ قبائل وعشائر المنطقة، ولذلك ستبقى هذه القضية مُعلقة إلى حين لجوء الأطراف إلى صيغة توافق بالخضوع للجنة تُنهي هذه القضية بعيداً عن دورة العنف، والاحتمالات التي قد تستمر عليها هذه القضية قد تأخذ منحى آخر، بناءً على الثأر، وهو أحد الأعراف التي يتم من خلالها تحقيق العدالة وفق السنن والقيم العشائرية، وهذا ما لا تريده كل الأطراف، إلا إذا دُفعت إليه عند الشعور بانعدام أي أمل للحل.

وفي العرف العشائري، نجد أن القضاة العشائريين قادرين على حل قضية كهذه، وفق العرف العشائري، ولكن الأمر يبقى متوقفاً على قبول الطرفين والتزامهما بلجنة مكونة من قضاة عشائريين ورجال دين ثقة

(7) تم الاطلاع على تفاصيل القضية حيث أفاد بها القاضي العشائري وممثل لأحد الضحايا. تم إطلاع الباحث على صك الصلح بين الطرفين.

(8) قائد مجلس دير الزور العسكري هو أحد أبناء عشيرة البكّير - قبيلة العقيدات.

(9) بيان لعشيرة البوفريو - منشور على صفحة العشيرة على فيسبوك

<https://bit.ly/33/LRgFK>

(10) بيان لعشيرة البكّير - منشور على صفحة العشيرة على فيسبوك

<https://bit.ly/34/QPjHI>





وحياديين، مع ضمانات بالقبول بالحل<sup>(11)</sup> وهنا لا يمكن إجبار الأطراف على اللجوء إلى الحل والامتنال له، وبالمقابل إذا لم يتم الحل وفق العرف العشائري، فقد تأخذ القضية مسار الحل العنفي المترتب على الانتقام والانتقام المتبادل، في استمرار لحالة عدم الاستقرار التي تخلفها هذه النزاعات، وخصوصًا مع غياب أي سلطة ومحكمة رسمية أو قوة تنفيذية، يمكن أن تسهم في توجيه الأمور بين الطرفين نحو الحل.

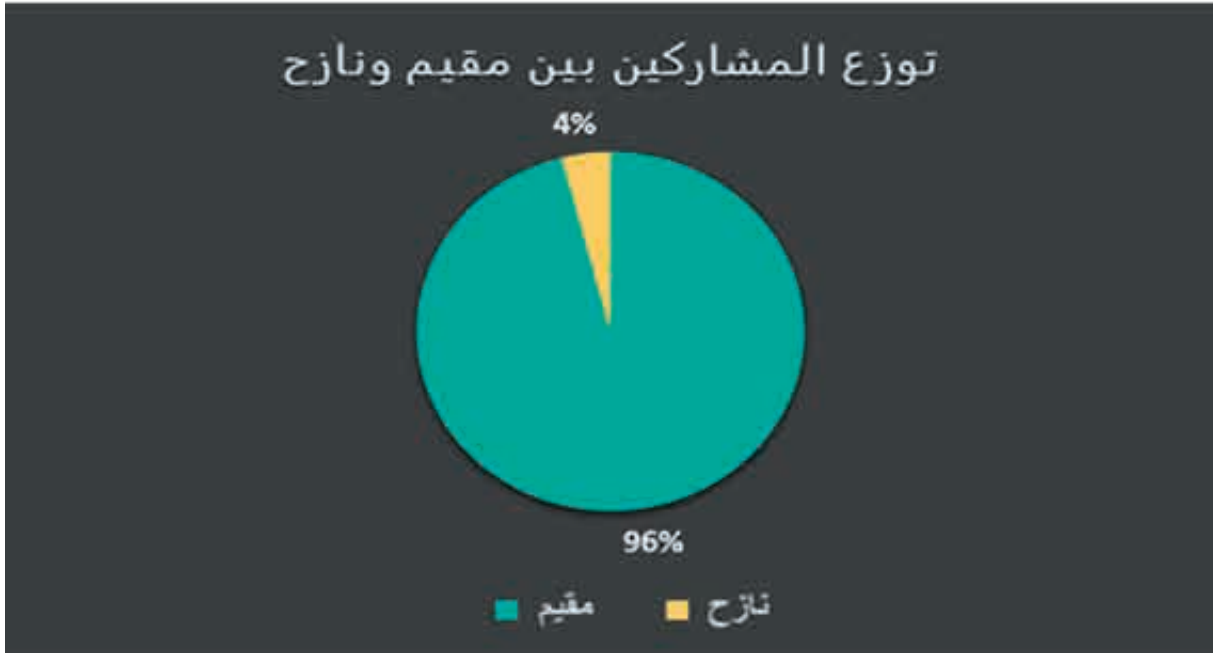
---

(11) الضمانات الاجتماعية للالتزام مهمة في قضية كهذه، لحجمها وتأثيرها وخطورة عدم الالتزام على المجتمع المحلي، فالنتيجة عكسية وقد يقع الطرفان في دورة عنف وانتقام جديدة.

## ثالثًا- نتائج الاستبانة الميدانية: المجتمع المحلي وخياراته في القضاء

### أ- خصائص عينة الدراسة

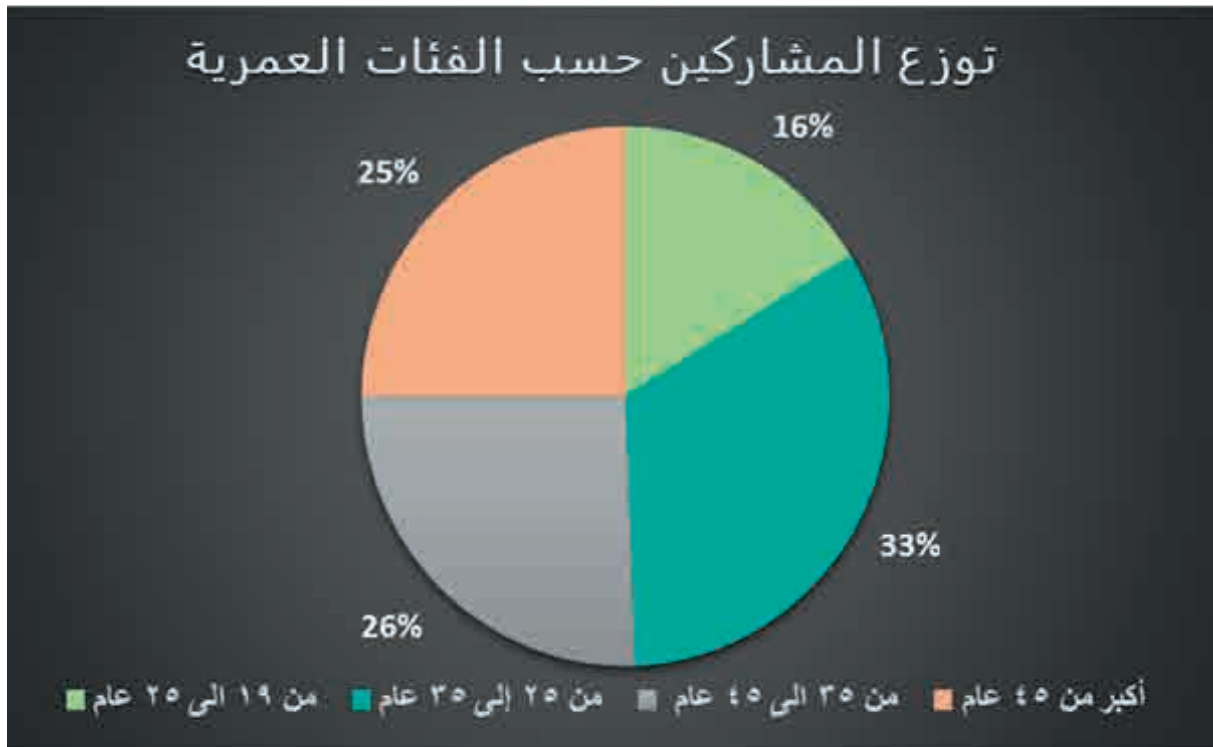
1. من حيث مكان إقامة الأشخاص المستهدفين في المناطق التي تم إجراء الاستبانة فيها سواء من السكان الأصليين أو النازحين داخليًا من مناطق في محافظة دير الزور، فقد كان غالبية المستجيبين هم من أهالي المناطق التي استبينت آراؤهم فيها، وفق الآتي:



2. من حيث جنس المستجيبين للاستبانة، كان الهدف هو استمزاز رأي كلا الجنسين على ألا تقل نسبة المجيبين من النساء عن 30%، إلا أن الاستجابة لم تصل إلى هذه النسبة، وذلك بسبب امتناع كثير من النساء عن الإجابة، لأسباب تتعلق بعدم الإلمام بالموضوع، أو عدم القدرة على الإجابة، أو الرفض من دون إبداء سبب حول إمكانية مقابلة الاستبانة، وهذا الأمر مُبرّر لأن المجتمع العشائري بطبيعته لا يعطي دورًا للمرأة في قضايا العرف العشائري، وكثير من النزاعات المتعلقة بالمرأة يتم حلها عائليًا أو عبر الأوصياء في العائلة.

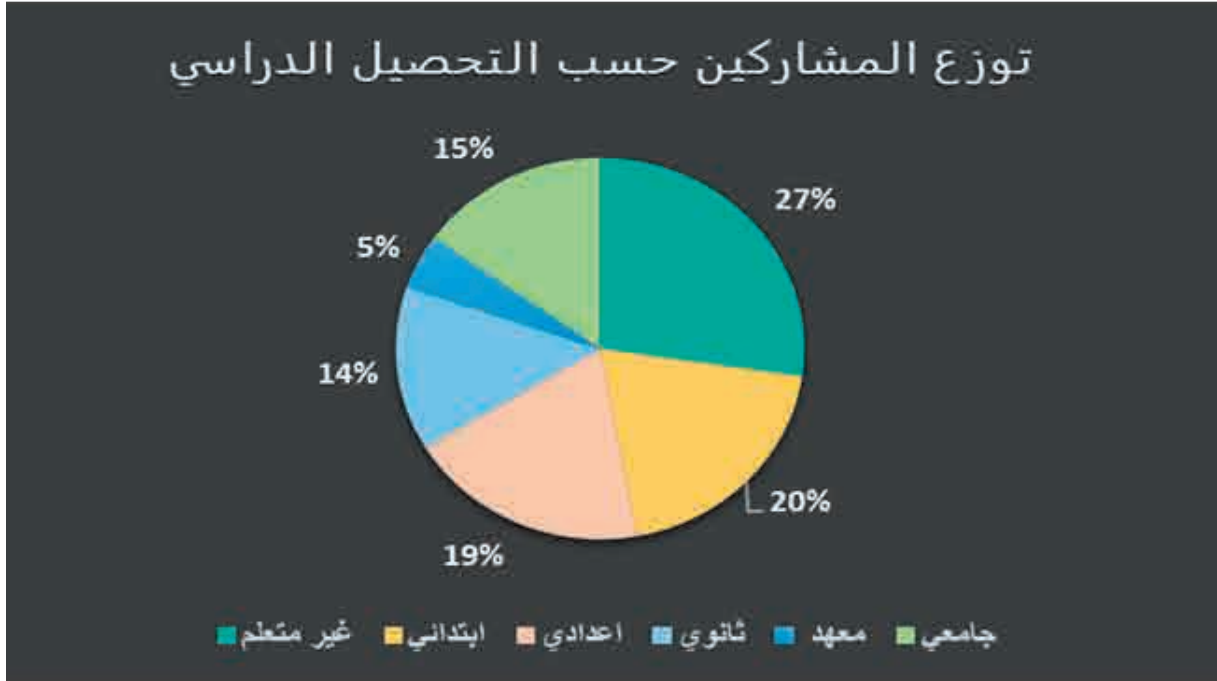


ب-تنوعت أعمار المستجيبين للاستبانة في كل المناطق، وكانت أعمارهم فوق 18 عامًا، وفق النتيجة التالية:

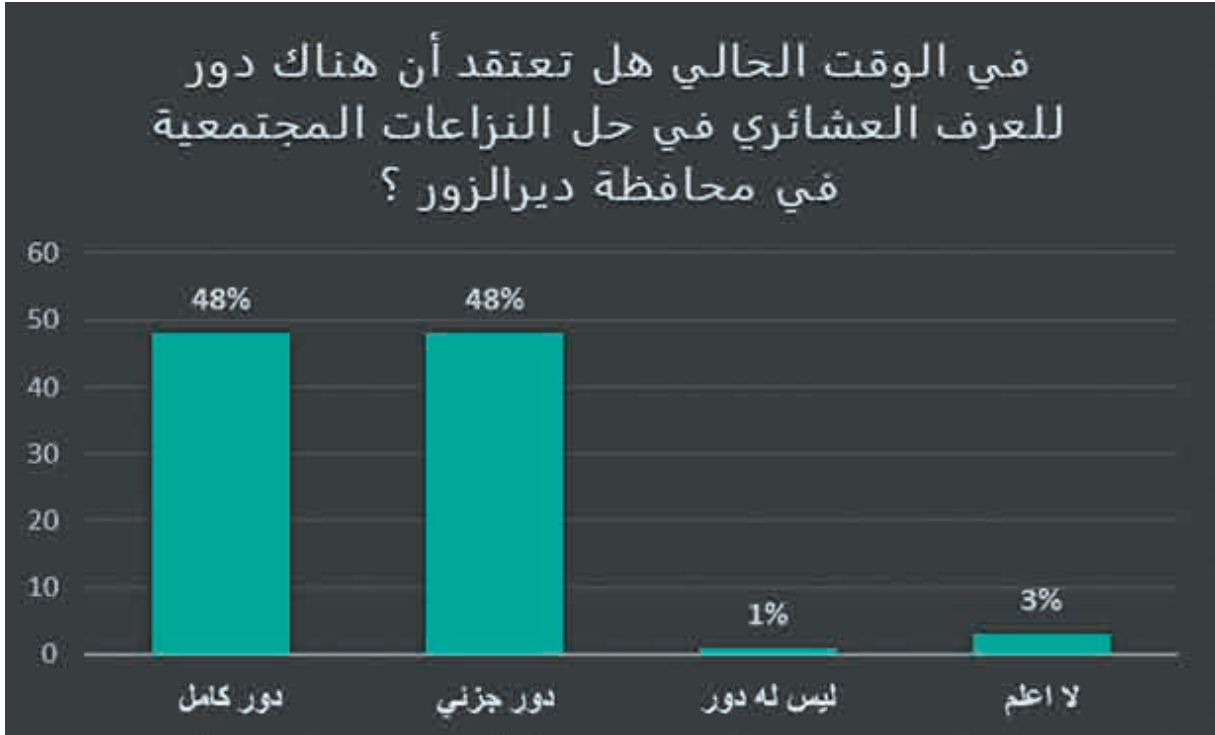




ج- كان المستوى التعليمي للمجيبين على الاستبانة متنوعاً، بحسب شهادة آخر مرحلة دراسية أنهاها المجيب، وتنوعت الإجابات وفق النتيجة الآتية، وأسهم ذلك كثيراً في الحصول على آراء شريحة متنوعة، وفقاً لتحصيلها العلمي في المجتمع المستهدف، وهو ما أضاف نقطة قوة دعمت نتائج الاستبانة.

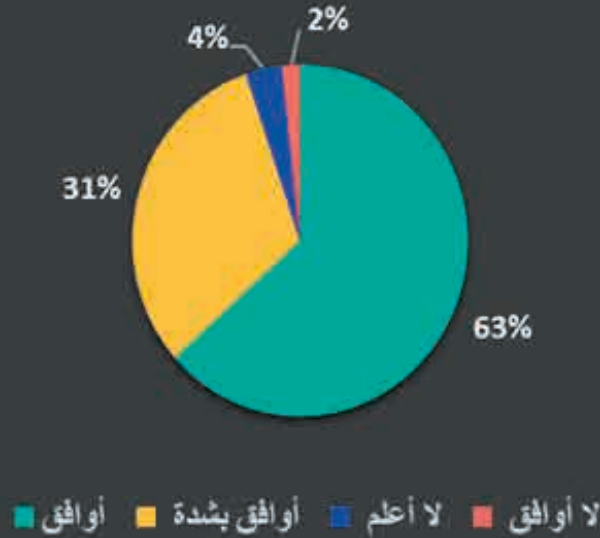


د- بخصوص الاعتقاد بأن هناك دوراً للعرف العشائري حالياً في حلّ النزاعات المجتمعية في محافظة ديرالزور؛ كان هناك إجماع من المستجيبين، وانقسمت غالبية عظمى من الآراء إلى من يعتقد بوجود دور كامل للعرف العشائري في حل النزاعات، وإلى من يعتقد بوجود دور جزئي في ذلك، ليتضح أن هناك دوراً محورياً للقضاء العشائري في حل النزاعات في المجتمعات المحلية في محافظة ديرالزور، في هذه المرحلة، وهذا يوضح أن هذه المجتمعات تلجأ إلى العرف العشائري الذي يكاد يكون الحل الوحيد لأي نزاع يتجاوز حدوده ويمهد المجتمع.

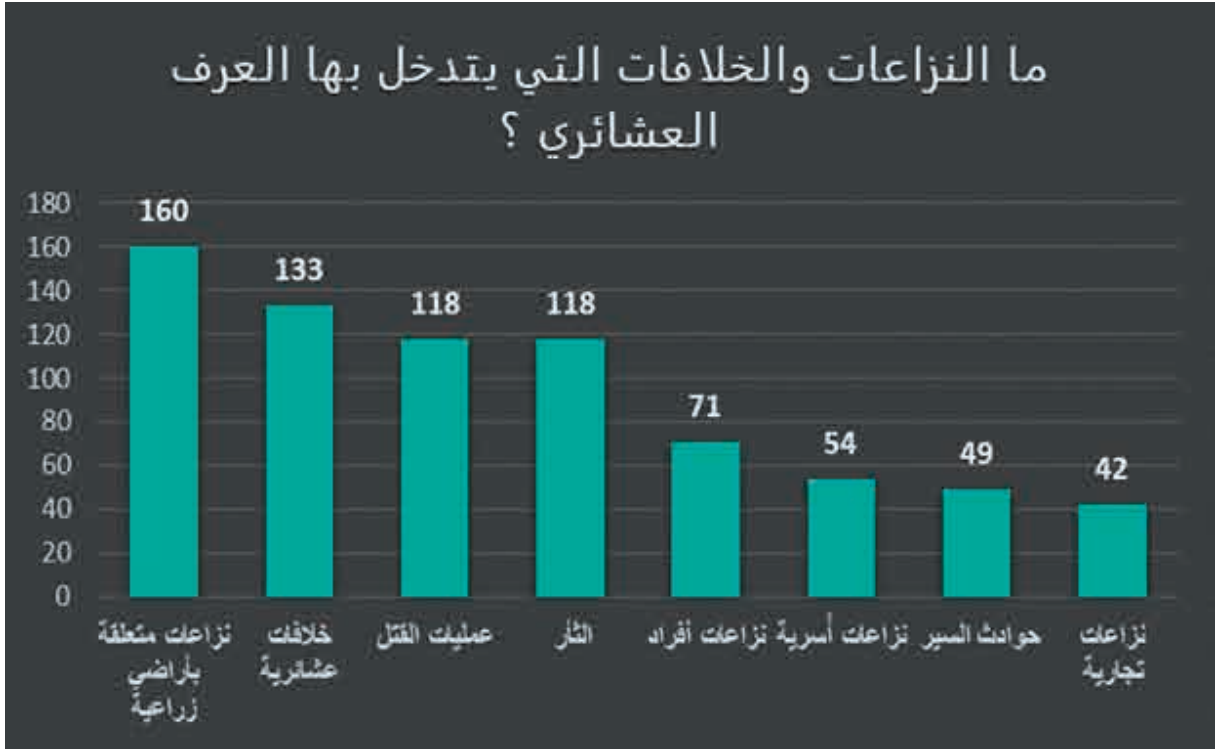


هـ- لتعزيز مفهوم السؤال السابق حول دور العرف العشائري، تم سؤال المستجيبين عن التقييم والتأييد الشخصي للقضاء العشائري، وكان واضحاً أن الغالبية تؤيد اللجوء إلى العرف العشائري، كوسيلة لحل النزاعات المحلية، وقد شدد جزء من المشاركين على هذا التأييد بما نسبته 31%، وهذا يبين أن المجتمع يملك أداة محلية، هناك شبه إجماع على دورها المهم في حل النزاعات. ويعتقد مجتمع الدراسة أن هناك دوراً مهماً للقضاء العشائري في حل النزاعات ودعمه للتماسك المجتمعي، وبوجود هذه الأغلبية، نستطيع أن نفهم أكثر أن هناك ما هو متعارف عليه يدفع الأفراد في المجتمع إلى اختيارين العنف واللاعنف في التصدي لأي نزاع، وبذلك تظهر إيجابية القضاء العشائري.

## ما تقييمك للعرف العشائري كوسيلة لحل النزاعات بين أبناء المحافظة؟



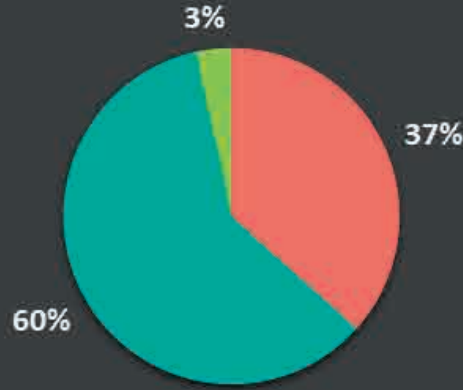
و- حول أكثر النزاعات والخلافات التي يتدخل بها العرف العشائري، أوضحت إجابات المشاركين أن القضاء العشائري هو ملجأ مُلح في النزاعات الكبيرة التي تأخذ طابعاً جماعياً على مستوى العشيرة أو القبيلة، ومن هذه الخلافات اليومية على الأراضي، بحكم أن غالبية المجتمع هو مجتمع ريفي يعتمد على ملكية الأرض، إضافة إلى النزاعات العشائرية، وهذه الخلافات يحركها الاصطفاف الجماعي خلف العشيرة أو القبيلة، ولذلك هي تأخذ طابعاً عمومياً في المجتمع، ومن ثم تشكل خطراً عليه، لأن عامل القوة هو الذي يسيطر على كل الأطراف في هذه الحالة، إذا لم يتم حل النزاع، وهناك احتمال لحدوث عمليات القتل والثأر، لأنها تأخذ الوجه ذاته في الاصطفاف الجماعي للمجموعات الاجتماعية، وتقلّ النسبة في الإجابات مع (نزاعات الأفراد والنزاعات الأسرية وحوادث السير والنزاعات التجارية)، وهذه النزاعات اعتاد المجتمع تطويقها على مستوى الأفراد، ولذلك لا تشكل خطراً على المجتمع ككل، ويتم حلّها وفق الأعراف والتشريع المحلي.



ز- حول الاعتقاد بأن القضاء العشائري يقدم حلولاً جذرية للنزاعات المحلية، ويسهم في بناء السلام المجتمعي: أبدى مجتمع الدراسة -بنسبة غالبية- قناعة بأن هناك قدرة كبيرة للقضاء العشائري على إنهاء جذور النزاعات، ولكن الآراء انقسمت إلى رأيين غالبين، حول نسبة النزاعات التي يمكن إنهاء جذورها، فأفادت نسبة 60% (نعم، لكن ليس كل النزاعات) وما نسبته 37% (نعم، أعتقد أنها تُنهي جذور النزاعات)، و3% (ينهي النزاع شكلاً فقط)، وتُظهر آراء المُجيبين أن تجربة المجتمع مع العرف العشائري ودوره في خفض مستوى العنف هي تجربة فاعلة، وأن لها دورًا كبيرًا في مساعدة المجتمع على تجاوز آثار النزاعات المحلية وإنهاء جذورها، وأن هناك التزامًا بعادات وتقاليد المجتمع والسنن العشائرية.

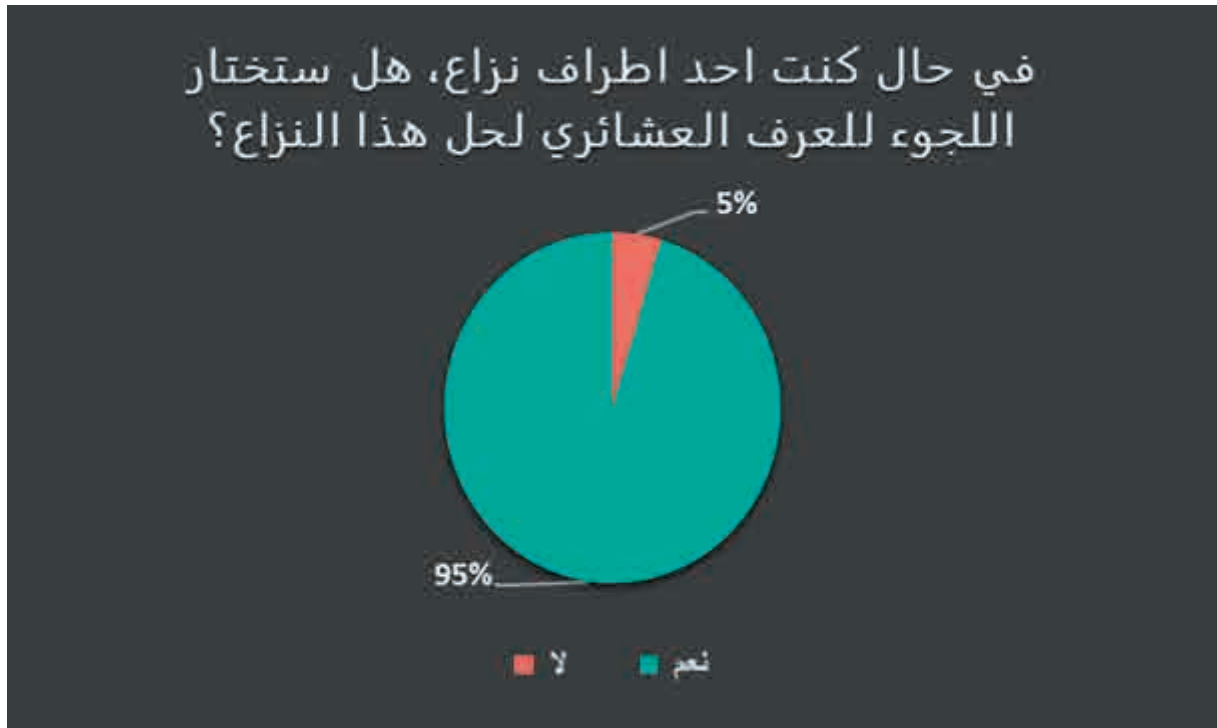
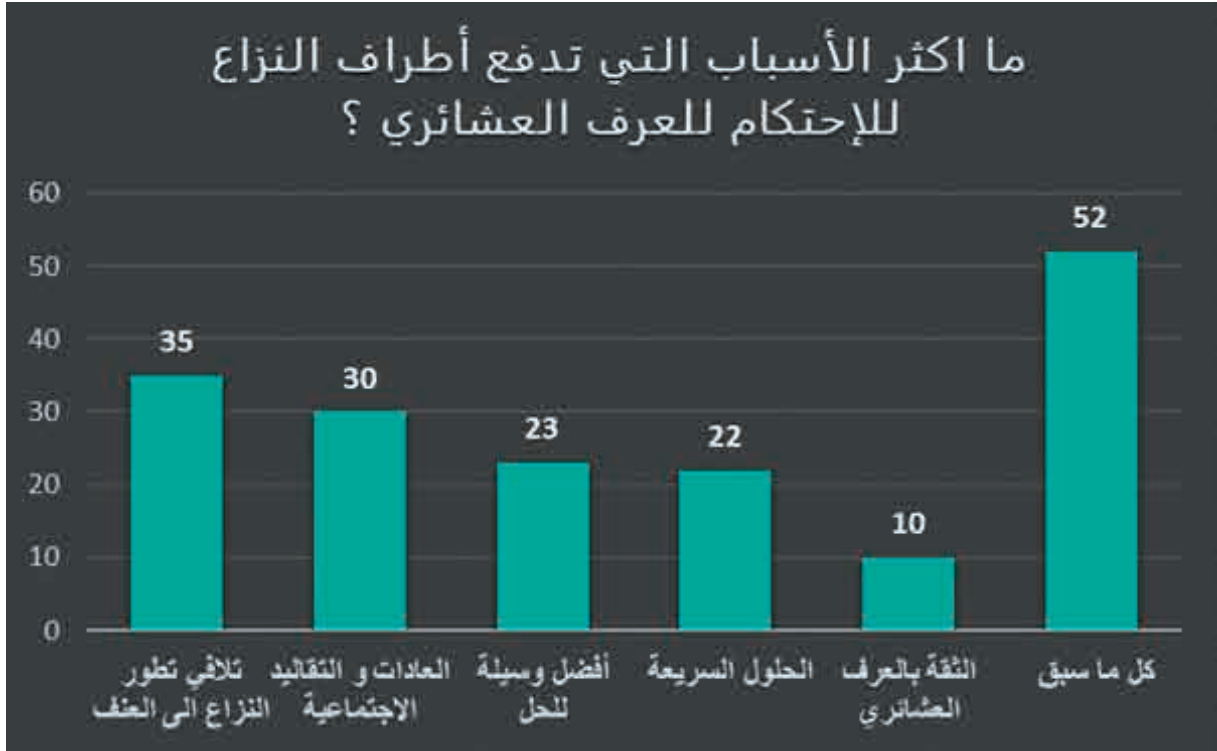


## برأيك هل يستطيع العرف العشائري إنهاء جذور النزاعات والخلافات في محافظة ديرالزور؟



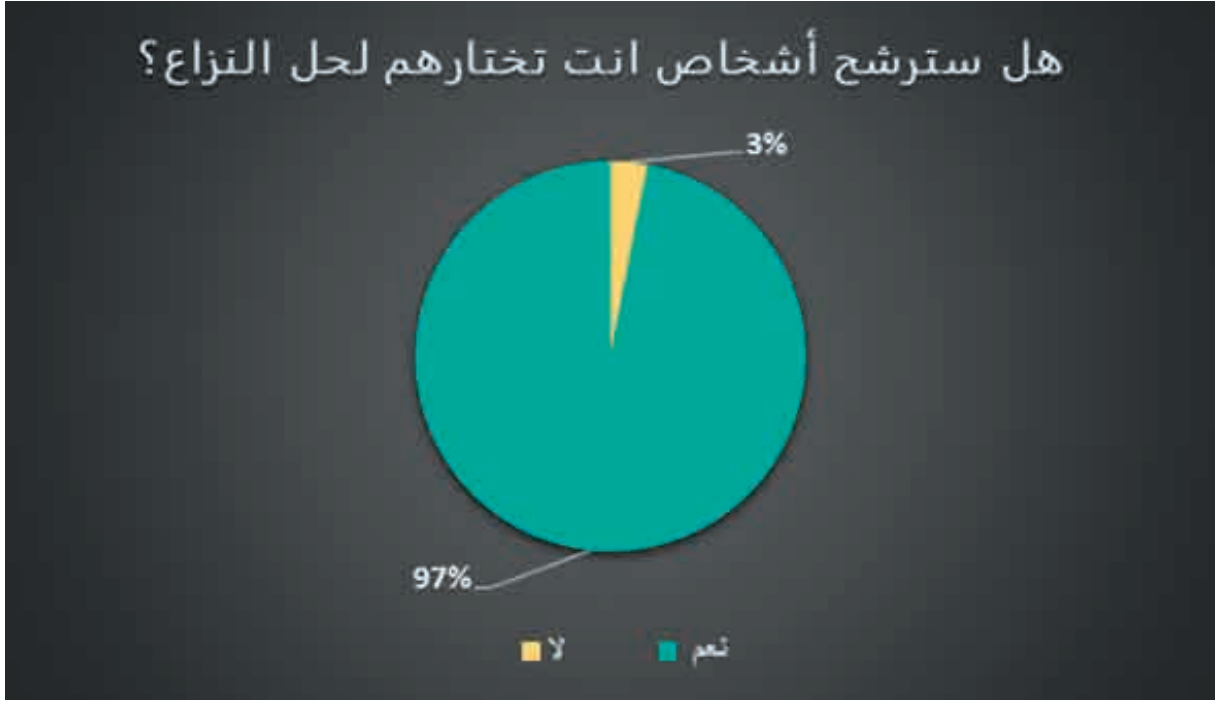
■ نعم ، أعتقد ذلك ■ نعم ، لكن ليس كل النزاعات ■ ينهي النزاع شكلاً فقط

ح- حول أكثر الأسباب التي تدفع أطراف النزاع إلى الاحتكام للعرف العشائري، تبين أن هناك مجموعة أسباب تدفع بالأصل أبناء المجتمع العشائري في ديرالزور إلى اختيار القضاء العشائري في حل النزاعات، ومنها (الحلول السريعة، تلافي تطور النزاع إلى العنف، أفضل وسيلة للحل، العادات والتقاليد الاجتماعية، الثقة بالعرف العشائري، وكل ما سبق)، وهنا كانت النسبة الغالبة من المجيبين، (52 مجيباً من أصل 172 مجيباً)، تقول بأن كل الأسباب السابقة هي دوافع لدى أطراف النزاع لاختيار العرف العشائري لحل أي نزاع، وإن إجماع الغالبية على كل الأسباب المذكورة يؤكد التزام المجتمع بقضيتين، هما تلافي تطور النزاع إلى العنف، مع تأييده بشكل خاص بنسبة إضافية 35 من العينة من أصل 172 شخصاً، والالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية، وقد شدد عليها 30 شخصاً من المجيبين على الاستبانة، ويشكل هذان السببان دوافع مهمة تخفف من تطور النزاعات إلى العنف، وهذا يجعل اللجوء إلى القضاء العشائري أمراً أساسياً مع أي نزاع يحصل، يفضل أغلبية الباحثين (بنسبة 95 %) اللجوء إلى العرف العشائري، في حال كان هو أحد أطراف نزاع ما، فيما اختار 5 % الإجابة ب (لا)، وهذا يؤكد أن العرف العشائري هو الملجأ الأول لأطراف أي نزاع، كما يؤكد أن المجتمع في محافظة ديرالزور يمنح الوسائل اللاعنفية فرصة أكبر في فض النزاعات المحلية، مع غياب السلطات القضائية والتنفيذية.



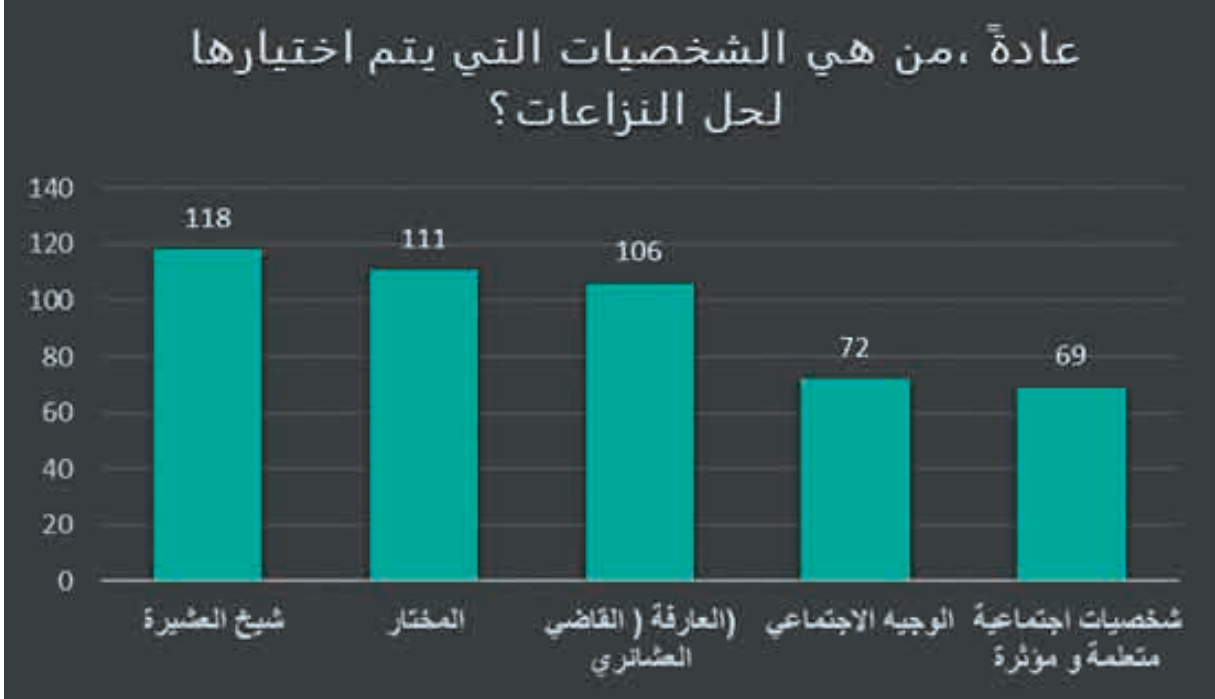


ط-أوضحت إجابات المستجيبين أن هناك حرية لاختيار الشخص الذي يُكلف بحل النزاع، سواء أكان قاضيًا عشائريًا متخصصًا أو شخصًا عاديًا، وهو الوضع الطبيعي، ولا تأثير في ذلك إلا لطرف النزاع ذاته، وهذا ما دعمه نسبة 97% من المستجيبين للاستبانة، فيما أجاب بعكس ذلك نسبة 3%. وهذه النسبة في مجتمع محافظة دير الزور تُمنح للأوصياء ولرأي العائلة والمقربين، بحكم أن العلاقات الاجتماعية بالعموم متماسكة على المستوى العائلي والمحيط بالفرد.

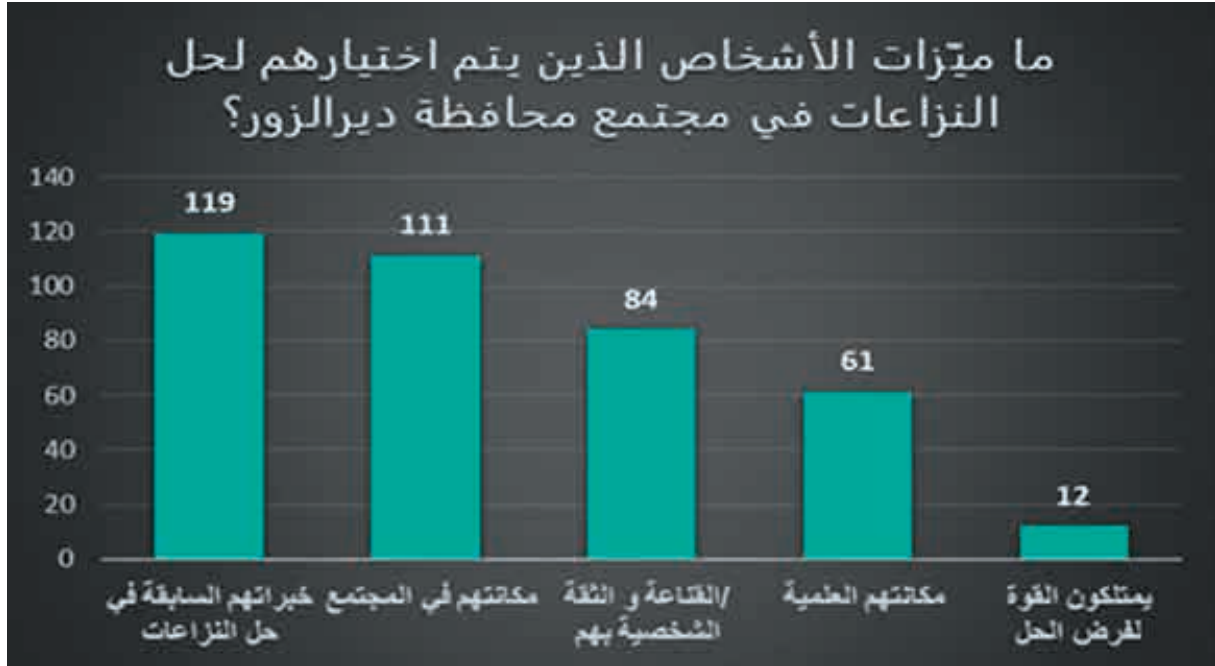


ي-لم تنحصر الشخصيات التي يتم اختيارها لحل النزاعات، وفق الاستبانة، بشخص القاضي العشائري المتعارف عليه في البيئة المجتمعية في دير الزور، فقد تنوعت النسب لتكون هذه الشخصية: شيخ العشيرة 118 إجابة؛ المختار 111 إجابة؛ القاضي العشائري 106 إجابة؛ الوجيه الاجتماعي 72 إجابة؛ شخصيات اجتماعية متعلمة 69 إجابة.

وهذا يؤكد لنا أن اللجوء إلى القاضي العشائري يرتبط في النزاعات الكبيرة المتعلقة بنزاع عشائري (على مستوى عشيرتين أو قبيلتين أو مجموعتين كبيرتين ضمن العشيرة أو القرية أو البلدة أو المدينة) أو النزاع الذي يخلف ضحايا، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، فلكل نزاع ظروفه من حيث الأسباب والنتائج، حيث إن هناك نزاعات لها نمط عائلي أو خاص في الحلّ، أو تحتاج إلى رجل الدين، أو إلى تدخل رجل من خارج منظومة القضاء، وقد يكون ذلك الشخص فاعلاً عشائرياً (كشيخ العشيرة أو المختار أو الوجيه الاجتماعي أو شخصية متعلمة) فالأمر متعلق أيضاً بالقدرة على التأثير في أطراف النزاع.

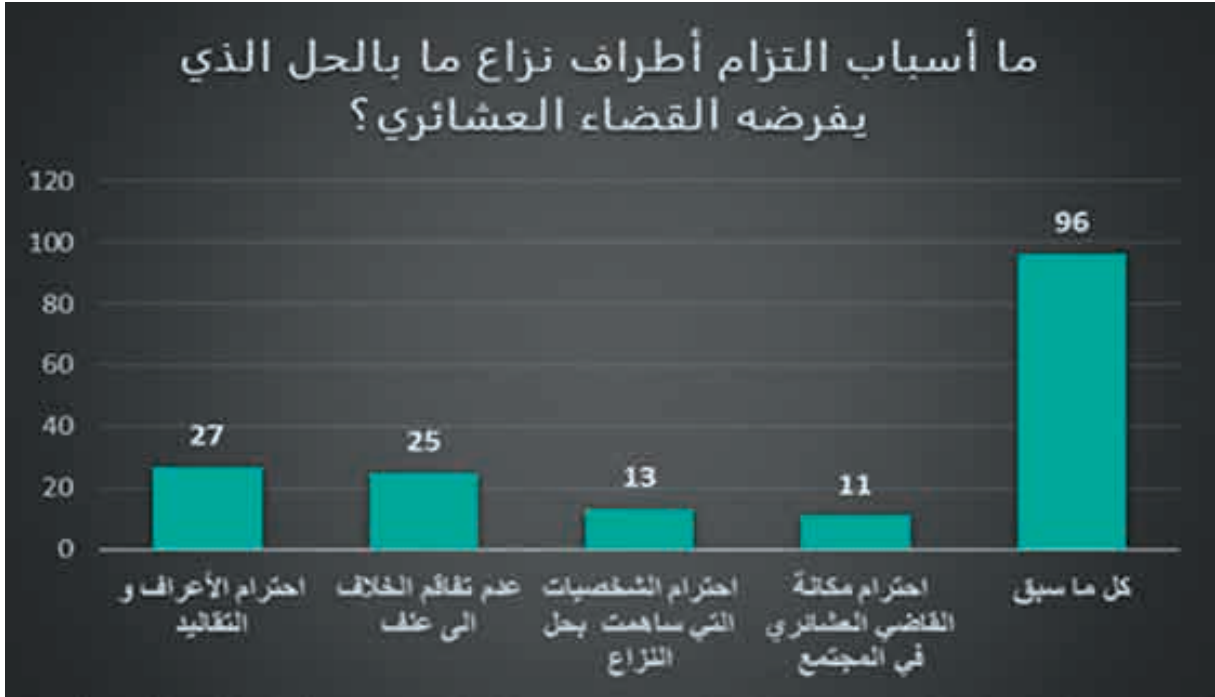


وإن اختيار الشخصيات التي تسهم في حل النزاعات يتم وفقاً لميزاتٍ، أولها بحسب إجابات المستهدفين بالاستبانة: (خبرته السابقة بحل النزاعات 119 إجابة) و (المكانة الاجتماعية بنسبة 111 إجابة) و (الثقة والقناعة بالشخص الذي يتم اختياره 84 إجابة)، فيما لوحظ اهتمام لدى جزء من المستجيبين، وهو عدد (61 إجابة) بأن يكون الشخص الذي يتم اختياره متعلماً، ولم يعطِ المجيبون لاحتمال تلازم القوة لفرض الحلّ مع الشخص الذي يتم اختياره، سوى نسبة قليلة، وذلك لأن الإلزام يكون أدبياً في الغالب، ولا يكون بالقوة التي تُبنى عليها كل النزاعات بالأصل، وكان عدد أولئك (12 إجابة). وإن الإجماع الذي يميز الأشخاص الذين يتم اختيارهم لحل النزاعات في مجتمع محافظة دير الزور تركز في (خبراتهم السابقة في حل النزاعات، مكانتهم الاجتماعية، القناعة والثقة الشخصية بهم)، وهي الميزات التي يتميز بها القاضي العشائري، بحسب الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتُعد أسباباً مباشرة لاختياره.



ك- إن التزام أطراف النزاع بالقرار أو الحل الذي يصدر عن القضاء العشائري، وبتنفيذ بنوده، أمر مهم لإنهاء أي نزاع والإسهام في إنهاء جذوره، وقد كانت نتائج سؤال المستجيبين، عن أسباب التزام أطراف نزاع ما بالحل الذي يصدره القضاء العشائري، تتنوع على الشكل الآتي:

(احترام العادات والتقاليد-27 إجابة)، (عدم تفاقم النزاع إلى عنف-25 إجابة) (احترام الشخصيات التي ساهمت بحل النزاع-13 إجابة) و (احترام مكانة القاضي العشائري-11 إجابة)، فيما كان إجماع المجيبين فيما يزيد على نصف الإجابات على أن الالتزام يأتي لمجموع كل الأسباب السابقة، وبواقع 96 إجابة، وهذا ما يفسر أن الالتزام بتنفيذ قرار القاضي العشائري هو أمر يكاد يكون التزامًا مجتمعيًا يلاقي إجماعًا عند أفراد المجتمع، ولكن ما يميزه -وهذه صفة مهمة تجعل منه قيمة في حياة هذه المجتمعات- هو أنه لا يحتاج إلى قوة تنفيذية، فهناك التزام ذاتي (أدبي) مرتبط بجذور عميقة في المجتمع العشائري، ترتبط بالخشية من وصمة العيب أو العار أو المقاطعة غير المباشرة لشخص ما، من قبل المحيط الاجتماعي، بسبب عدم الالتزام بقيم المجتمع، وهذه أسباب تدفع إلى الالتزام الذاتي بالقرار الصادر من مؤسسة يتبناها المجتمع المحلي القبلي والعشائري في ديرالزور.



ل- ولمعرفة رأي المجتمع المحلي في محافظة دير الزور بتأثير العرف العشائري على العلاقات الاجتماعية في محافظة دير الزور: أهو إيجابي داعم للتماسك الاجتماعي، أم هو سلبي يسهم في التفرقة بين المجموعات الاجتماعية: كان هناك إجماع كامل من المُجيبين على الاستبانة، على أن دوره إيجابي وداعم للتماسك المجتمعي في محافظة دير الزور، بنسبة 100%، وهذا يؤكد أن القضاء العشائري من الأدوات المحلية التي لها تأثير كبير في السلام المحلي، وأنه يعدّ أداة تعويض في ظل عدم وجود أي جهة قضائية رسمية فاعلة على الأرض، وأداة داعمة للقضاء الرسمي في أوقات الاستقرار، وهذه الإجابات نابعة عن تجارب زمن طويل في التعامل مع هذه المؤسسة المجتمعية وتأثيرها المستمر.

## برأيك؟ ما تأثير العرف العشائري على العلاقات الاجتماعية في محافظة ديرالزور؟



ايجابي . داعم للتماسك الاجتماعي  
100%

سلبى . يساهم بالتفرقة بين المجموعات الاجتماعية ■ ايجابي . داعم للتماسك الاجتماعي ■

### الاستنتاجات:

- 1- يُعدّ القضاء العشائري احتياجًا مهمًا في مجتمع محافظة ديرالزور، كأداة محلية تعوّض الفراغ في المؤسسات القضائية الرسمية نتيجة الحرب في سورية، إضافة إلى دوره المهم في مساندة القضاء الرسمي في حل النزاعات الاجتماعية في ديرالزور.
- 2- القضاء العشائري يسهم كثيرًا في خفض مستوى العنف في محافظة ديرالزور.
- 3- يشكل القضاء العشائري أداة محلية، لها أهمية كبيرة ومُلمحة في حلّ جذور معظم النزاعات ذات الأبعاد العشائرية الكبيرة، وفي دعم التماسك الاجتماعي.
- 4- يتميز القضاء العشائري بالزام أدبي لقراراته، وتفرضه العادات والتقاليد العشائرية لدى الفرد العشائري، إذ تدفع باتجاه دور مهم في حل النزاعات المحلية والإسهام في تخفيف العنف، وهذا يجعله من موارد السلام المهمة محليًا.
- 5- يسهم القضاء العشائري في احتواء كثير من النزاعات وفي عدم توسعها، وذلك من خلال التحرك التلقائي لجهود اجتماعية عامة في سبيل الحل، ويبقى ضامنًا حقيقيًا دائمًا لعدم توسع رقعة أي نزاع.
- 6- معظم أهالي مجتمع ديرالزور يفضلون اللجوء إلى القضاء العشائري لحل نزاعاتهم، وذلك لميزات تجعله يأخذ دورًا مهمًا في المجتمع المحلي في ديرالزور، كالتسوية والاحتواء للنزاعات والثقة بالحل.
- 7- وجود مستويين للحل (مشهي، منهي) يساعد في ضمان استمرار جهود الحل، ضمن مؤسسة القضاء العشائري، والوصول إلى الحل النهائي بعيدًا عن العنف.
- 8- اللجوء إلى العرف العشائري لا يلزم كل النزاعات، حيث إن الأمر يرتبط بحجم النزاع وخسائره وآثاره على المجتمع العشائري، ففي بعض النزاعات يأخذ هذا الدور المحيط الاجتماعي لأطراف النزاع،



من شخصيات اجتماعية فاعلة أو أقارب أو مثقفين قريبين من أطراف النزاع، أو شيخ العشيرة، أو المختار، أو الوجهاء، مع حرية أطراف النزاع في اختيارهم.

9- للفرد في المنظومة العشائرية حرية كاملة في قراره باللجوء إلى العرف واختيار أشخاصه، ورفض القرار البدائي، مع وجود إلزام نهائي قوته معنوية وليست مادية.

### التوصيات:

#### • على الصعيد المحلي:

1. توحيد جهود الفاعلين المحليين في القضاء العشائري، ودعم جهودهم في فض النزاعات المحلية، وذلك عبر مجموعات عمل تدرس القضايا القائمة ووسائل التدخل وفق الأدوات المحلية.
2. دعم وتسهيل أدوار القضاة العشائريين والمصلحين الاجتماعيين، على الصعيد الاجتماعي المحلي والإعلامي والقوى المسيطرة، بهدف زيادة الإسهام في تخفيض مستوى العنف.
3. إجراء حوارات دورية بين القضاة العشائريين والمصلحين الاجتماعيين في محافظة دير الزور، لمناقشة تطوير أدوات الحل السلمي الاجتماعية للنزاعات، بهدف تسهيل دور القضاء العشائري الإيجابي.

#### • توصيات الجهات الفاعلة الدولية:

1. أن يحظى الفاعلون في القضاء العشائري بدعم برامج المنظمات والجهات الدولية الفاعلة بدير الزور، وخصوصاً من حيث تعزيز مهارات وقدرات هؤلاء الفاعلين في المجتمعات المحلية في الوساطة وإجراء الحوارات وفضّ النزاعات وبناء السلام.
2. دعم إجراء بحوث ودراسات حول الأدوات المحلية في بناء السلام، في مجتمع محافظة دير الزور وفي مجتمعات المحافظات السورية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



ترجمات



أبحاث قانونية



[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05